

ملتدى

التحكيم المؤسسي، السمات والممارسات والفرص

يعقد البرنامج بالتعاون مع المركز الدولي لتسوية المنازعات بجمعية التحكيم الأمريكية ويهدف لاستعراض ومناقشة المفاهيم الجديدة المتعلقة بممارسات التحكيم المؤسسي، وعلى وجه الخصوص دور التحكيم المؤسسي في الارتقاء بمستوى حياد المحكم واستقلاله وأدائه، واتباع نمط أفضل في إدارة الدعاوى، وتأمين مخرجات أكثر اتساقاً.

المتحدثون:

أ. ياسين خياط
بروفيسور د. جورج أفاقي
ريتشارد نيمارك
د. مصطفى عبد الغفار



المكان:

مجلس الغرف السعودية - الرياض.



الوقت:

يوم الثلاثاء ٢٠ محرم ١٤٣٩ - ١٠ أكتوبر ٢٠١٧ من الساعة ٨:٣٠ صباحاً حتى الساعة ٢:٣٠ ظهراً.



الفئة المستهدفة (رجال-نساء):

• المحكمون والمهتمون بالتحكيم.
• الموظفون الحكوميون.
• القضاة.
• المحامون والقانونيون في الشركات.



لغة البرنامج:

العربية والإنجليزية مع ترجمة فورية.



الرسوم:

مجانية



الأستاذ ياسين خياط

الأستاذ ياسين خياط رئيس مجلس إدارة المركز السعودي للتحكيم التجاري، محامي ومستشار قانوني ومحكم معتمد بوزارة العدل السعودية، عضو اللجنة الوطنية للمحامين بمجلس الغرف السعودية، وعضو مجلس إدارة الهيئة العامة للولاية على أموال القاصرين ومن في حكمهم، كما أنه عضو بلجنة الصلح الودي الواقعي من الافلاس، وقد شغل منصب نائب رئيس لجنة المحامين بالغرفة التجارية الصناعية بجدة للدورة التاسعة عشرة، ورئيس لجنة المحامين بالغرفة التجارية الصناعية بجدة للدورة العشرون والدورة الواحد وعشرون، ورئيس مجلس إدارة مركز التحكيم التجاري لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وممثل المملكة العربية السعودية في الفترة بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٦، وعمل عضواً باللجنة الدائمة لمراكز التحكيم سابقاً، وباحثاً بوزارة الحج من عام ١٤١٧هـ وحتى عام ١٤١٩هـ، والأستاذ ياسين خياط حاصل على درجة الماجستير في القانون والممارسة المهنية بتقدير ممتاز من جامعة الملك عبدالعزيز بجدة.



بروفيسور د. جورج أفاقي

أستاذ القانون الدولي وتسوية المنازعات بجامعة Paris II، محكم له خبرة واسعة في التحكيم في العمل كمحكم أو رئيس لهيئة التحكيم في قضايا عديدة أديرت من خلال مؤسسات التحكيم الرئيسية والرائدة بما في ذلك المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار، وغرفة التجارة الدولية والمحكمة الدائمة للتحكيم، والمركز الدولي لتسوية المنازعات، ومحكمة لندن للتحكيم التجاري الدولي، ومركز سنغافورة للتحكيم الدولي، وهو زميل المجمع القانوني للمحكمين بلندن، وعضو قائمة محكمي المركز السعودي للتحكيم التجاري. ألف وحرر العديد من المؤلفات منها "التجارة المالية" والذي حصل على الجائزة الأوروبية في الأبحاث متعددة المسارات، و"الإعسار العابر للحدود وتنازع القوانين" علاوة على أكثر من ٦ مقالاً وتعليق على أحكام فيما يتصل بأعمال المصارف الدولية، والتحكيم والقضاء الدولي، والعقوبات الاقتصادية، والإعسار العابر للحدود والصيرفة الإسلامية.



ريتشارد نيمارك

النائب السابق لرئيس المركز الدولي لتسوية المنازعات بجمعية التحكيم الأمريكية بنيويورك، شارك السيد نيمارك في تأسيس المركز الدولي لتسوية المنازعات، كما أنه المؤسس والمدير التنفيذي السابق للمركز العالمي لأبحاث تسوية المنازعات، الذي اضطلع بأبحاث عديدة حول التحكيم وتسوية المنازعات في المعاملات العابرة للحدود، السيد نيمارك لديه خبرة متقدمة في مجال التحكيم والوساطة وبدائل تسوية المنازعات حيث عمل محكماً ووسيطاً في العديد من المؤسسات. وقد شارك وتعاون في تقديم الخبرة الفنية للعديد من المؤسسات، ومن بينها لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال)، فضلاً عن العديد من الحكومات والمؤسسات غير الربحية، والمؤسسات الأكاديمية والقطاع الخاص. قدم السيد نيمارك العديد من البرامج التدريبية وحلقات النقاش فيما يتصل ببدائل تسوية المنازعات، كما شارك في تأليف كتاب بعنوان "نحو علم التحكيم الدولي" بالإضافة إلى العديد من المقالات المنشورة.



د. مصطفى عبد الغفار

د. مصطفى عبد الغفار يعمل حالياً رئيساً لإدارة تسوية المنازعات بالمركز السعودي للتحكيم التجاري، ولديه ثلاثة وعشرين سنة من الخبرة في العمل قاضياً ومستشاراً بوزارة العدل المصرية ومديراً لمعهد الدراسات القضائية والقانونية بمملكة البحرين. وقد مثل الحكومة المصرية في ثلاث قضايا رفعت ضدها أمام المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار، وقد كان الدكتور مصطفى هو المدير المؤسس لمعهد الدراسات القضائية والقانونية بمملكة البحرين حيث طور استراتيجية المعهد وسياساته وإجراءات عمله وخطته الأولى، وقد قدم الدكتور مصطفى أيضاً عدداً من الاستشارات القانونية في عدد من مشروعات مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في مجالات التدريب القضائي والحكومة القضائية في كل من مصر والعراق والأردن. لديه عدد من المؤلفات والمقالات حول إدارة العدالة والحكومة القضائية.

